المدى
رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية
20 صفحة
500 دينار

ملحق اليوم

12
الدقيقة الأخيرة تقتل الريال أمام بايرن.. والثأر قادم في برنابيو

13
الزواج بعيدا عن المحاكم: ضياع نَسَب.. وإهدار لحقوق المرأة

19
جمعية الخطّاطين في كربلاء تقيم معرضاً يضمّ ١٤٠ لوحة

العدد (2458) السنة التاسعة - الخميس (19) نيسان 2012
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

حمى الصراع على السلطة تصل حد التصادم والإملاءات

◆ علاوي: لم يبق أمام المالكي إلا خيارات ثلاثة.. ودولة القانون يقلل من تصريحاته والاحرار تنفي سحب الثقة

□ بغداد / ماجد طوفان

كشف زعيم القائمة العراقية إياد علاوي أمس عن وجود تحالفات قديمة وجديدة مع الكرد والتيار الصدري وبعض الأطراف الإسلامية لمواجهة "تفرد المالكي بالسلطة"، وأكد أن رئيس الحكومة لم يعد له سوى ثلاثة خيارات إما تحقيق الشراكة عبر تنفيذ اتفاقية أربيل أو إجراء انتخابات مبكرة أو التنحي، لافتا إلى أن العراقية غير مستعدة لأن تتحول إلى المعارضة.

وفي رد على تصريحات علاوي قال نائب عن دولة القانون إن علاوي غير قادر على سحب الثقة من المالكي ولو كانت له القدرة على ذلك لفعلها دون الحاجة لهذا الكم من التصريحات ، وعن إمكانية تحالف الصدريين مع العراقية، نفى نائب عن كتلة الأحرار نيتها التحالف لسحب الثقة عن المالكي ، وأضاف علاوي أن "هناك حالة تشخيص واحدة الآن لدى الجميع ، وهي التفرد في الحكم الذي سيفضي إلى دكتاتورية، وكذلك الخروق الدستورية لحقوق الإنسان من قبل النظام والتدهور المريع في العملية السياسية".

وأوضح علاوي أن "المالكي أمامه ثلاثة خيارات وهي تحقيق الشراكة أو إجراء الانتخابات المبكرة أو أن يستبدل رئيس مجلس الوزراء الحالي بآخر من قبل التحالف الوطني"، مبيناً في الوقت نفسه أن "المالكي غير جاد في عقد المؤتمر الوطني وتخلف عن تنفيذ اتفاقية أربيل التي وقع عليها معي ومع مسعود بارزاني بحضور سفير أمريكا". وأكد علاوي أن "القائمة العراقية غير مستعدة للتحول إلى المعارضة بسبب عدم وجود ديمقراطية حقيقية في البلاد". النائب إحسان العوادي في اتصال هاتفي مع المدى أمس ، أكد أن مشاكل العراق الآن تنحصر في موضوع الزعامة ، ولدينا مشكلة قائمة منذ سنوات مع إياد علاوي، الذي لا يرى العراق إلا تحت قيادته ، وهذه بحد ذاتها مشكلة كبيرة جداً أسهمت في تعطيل الكثير من خطوات حكومية كان من المفترض أن تتم وأن تمضي حكومة الشراكة باتجاه ما يصبو إليه ويطمح له الشعب العراقي ، لكن هذه عقدة الزعامة التي نعاني منها في العراق لا يمكن التخلص منها إلا بعد سنوات.

وعن إمكانية علاوي لسحب الثقة عن المالكي أضاف العوادي " إن علاوي غير قادر على سحب الثقة من المالكي ، ولو كان قادرا على ذلك لفعلها دون الحاجة لهذا الكم من التصريحات، كما انه يفتقد القدرة على التحالف ولا يستطيع أن يطرح نفسه كحليف تقتنع به بقية الكتل ، إضافة إلى أن الوضع الحالي غير مناسب لإعادة ترسيم الخارطة السياسية لعدة أسباب منها موضوع التحالف الكردستاني حيث أن علاوي غير قادر على إرضاء الكرد ولا يستطيع أن يبدي لهم تنازلات أكثر مما منحها المالكي . من جانب آخر قال نائب عن كتلة الأحرار إن كتلته متمسكة برئيس الوزراء نوري المالكي ولا تنوي سحب الثقة عن حكومته. ونفى النائب عدي عواد لـ"راديو سوا" الأنباء التي أشيعت حول عزم الكتلة سحب الثقة عنه.

التعليم العالي تعيد الطلبة المرقنة قيودهم للعام الدراسي ٢٠١٠/ ٢٠١١

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إعادة الطلبة الذين رقنت قيودهم في العام الدراسي ٢٠١٠/ ٢٠١١ للدراستين الصباحية والمسائية إلى مقاعدهم الدراسية، وفق الشروط والضوابط التي وضعتها الوزارة لهذا الغرض، مبينا أن قرار الإعادة جاء استجابة لمناشدات الطلبة وعوائلهم وبناء على دراسة أعدتها الدوائر المختصة في الوزارة.

وقال المتحدث باسم الوزارة قاسم محمد جبار في بيان تلقت المدى نسخة منه إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي وافق على منح الطلبة المرقنة قيودهم في العام الدراسي ٢٠١٠/ ٢٠١١، فرصة العودة إلى مقاعدهم الدراسية للعام الحالي ٢٠١١/ ٢٠١٢، شريطة أن لا يكونوا من المرقنة قيودهم بسبب الغش أو وفق أحكام المادة (٦) من تعليمات انضباط الطلبة رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٧"، مؤكدا أن هذا القرار "جاء استجابة لمناشدات الطلبة وعوائلهم بمنحهم فرصة أخيرة لتصحيح مسارهم الدراسي، وبعد دراسة أجرتها الدوائر المختصة في الوزارة".

وأضاف جبار أن "قرار الوزير الذي صدر اليوم ١٨ نيسان ٢٠١٢ (أمس)، وحمل الرقم ت م ٥/ ٢٨٢٨، حدد مدة شهر واحد لتقديم طلبات العودة إلى الكليات والمعاهد المعنية بهدف تأمين عودة الطلبة إلى مقاعدهم الدراسية"، موضحا أن القرار "يشمل الطلبة المستفيدين من قرارات عودة سابقة أو من غير المستفيدين، ولكافة المراحل الدراسية في الدراستين الصباحية والمسائية".

وأوضح المتحدث أن الطلبة العائدين للدراسة وفق هذا القرار "سيعاد ترقين قيودهم في حال رسوبهم في سنة العودة"، داعيا الطلبة المستفيدين من هذا القرار "إلى استثمار هذه الفرصة وبذل أقصى الجهود، كي يتمكنوا من تجاوز الإخفاق واللحاق بأقرانهم من الطلبة".

العراقِ المصنّف الأسوأ في مؤشــر الحريات للسنة الخامسة

□ عن : نيويورك تايمز

اعلنت لجنة حماية الصحفيين ومقرها نيويورك في نسخة محدثة من مؤشر الإفلات من العقاب لعام ٢٠١٢ ان"العراق احتل المرتبة الأولى في مجال مكافحة جرائم قتل الصحفيين ومعاقبة الجناة يليه الصومال والفليبين وسريلانكا".

ولاحظ المؤشر الذي اصدرته اللجنة أن"اغلب جرائم قتل الصحفيين التي جرت في العراق ارتبطت بظروف الحرب، ولكن لجنة حماية الصحفيين ذكرت انه حتى في الوقت الحالي حيث تشير السلطات إلى تحقيق الاستقرار، أخفقت هذه السلطات في مقاضاة ولو جريمة واحدة انتهت بقتل صحفي أو إعلامي"،حسب ماذكرت اللجنة.

واستنادا إلى لجنة حماية الصحفيين، فقد جاءت الصومال للسنة الثالثة على التوالي بالمرتبة الثانية كأسوأ دولة في الحريات وفي الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين والإعلاميين، حيث بقيت جرائم قتل احد عشر صحفيا بلا حلول.

أما العراق فقد حافظ على موقعه في قمة المؤشر للسنة الخامسة على التوالي، حيث ذكرت مجموعة حرية الصحافة أن قضايا ٩٣ صحفيا قتلوا خلال السنوات العشر الماضية ظلت عالقة دون التوصل إلى نتائج بشأنها ، وقد افلت مرتكبوها من العقاب.

أحدث المؤشرات – التي تنشر سنويا – يتضمن قائمة باثني عشر بلدا شهدت على الأقل مقتل خمسة مراسلين دون إدانة احد من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠١١.

تذكر لجنة حماية الصحفيين أن تصنيف العراق في مجال الإفلات من العقاب يأتي في الدرجة الأولى بمعدل ٢،٩٠٦ قضايا لكل مليون نسمة لم تجد حلا ، "اغلب الجرائم وقعت عندما كان العراق منغمسا في الحرب، لكن حتى في هذه الأيام ومع ادعاء السلطات استقرار الأوضاع في البلاد، فلقد فشلت هذه السلطات في تحقيق العدالة حتى ولو في قضية واحدة".

جاءت الصومال بالمرتبة الثانية كأسوأ بلد للسنة الثالثة، حيث بلغت القضايا غير المحلولة ١،١٨٣ لكل مليون نسمة. أما باكستان – التي أطلق عليها نهاية عام ٢٠١١ " اخطر بلد على الصحفيين " بوقوع سبعة جرائم في ٢٠١١ معروفة الدوافع – فقد ازدادت مرتبتها سوءا للسنة الرابعة على التوالي ، حيث جاءت في المرتبة العاشرة بتسع عشرة جريمة افلت مرتكبوها من العقاب.

من جانب آخر أضافت اللجنة أنها اكتشفت " أن الأوضاع قد تحسنت في كولومبيا والنيبال ، وكذلك انخفاض نسبة العنف والقتل ضد الصحفيين في بنغلاديش ، مما جعل البلاد تخرج من القائمة بالكامل ". ثم إن أسوأ أربعة بلدان في جرائم قتل الصحفيين – العراق والصومال والفلبين وسريلانكا – لم تظهر فيها أية دلالة على التحسن.

الجدول أدناه يبين تسلسل مراتب أسوأ البلدان مع أعداد القضايا التي لم تجد حلولا، أما الأرقام بين الأقواس فإنها تشير إلى النسبة لكل مليون نسمة:

١- العراق: ٩٣ قضية (٢،٩٠٦).
٢- الصومال: ١١ قضية (١،١٨٣).
٣- الفلبين : ٥٥ قضية (٠،٥٨٩).
٤- سريلانكا : ٩ قضايا (٠،٤٣١).
٥- كولومبيا : ٨ قضايا (٠،١٧٣).
٦- النيبال : ٥ قضايا (٠،١٦٧).
٧- أفغانستان: ٥ قضايا (٠،١٤٥).
٨- المكسيك: ١٥ قضية(٠،١٣٢).
٩- روسيا: ١٦ قضية(٠،١١٣).
١٠- باكستان: ١٩ قضية (٠،١٠٩).
١١- البرازيل: ٥ قضايا (٠،٠٢٦).
١٢- الهند: ٦ قضايا (٠،٠٠٥).

■ ترجمة المدى

فلاح يمشي قرب كوخ في حدائق الزوراء.. عدسة/ محمود رؤوف

الحيدري لـ (المدى): إعاقة عمل المفوضية تعطيل للاستحقاقات الانتخابية المقبلة

□ بغداد / قاسم السنجري

أكد رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري الذي يواجه دعاوى قضايا بتهم فساد ، أن مفوضية الانتخابات قد تحولت إلى مفوضية تحقيقات بسبب مئات الدعاوى القضائية التي قدمتها النائبة حنان الفتلاوي، واستغرب الحيدري خلال اتصال هاتفي مع المدى من أن تكون الأسئلة ذاتها التي طرحتها الفتلاوي في استجواب مجلس النواب وقد أجاب عليها وحاز على إثرها ثقة مجلس النواب هي التي تم تحويلها إلى هيئة النزاهة ومن ثم إلى القضاء العراقي لتتحول إلى دعاوى قضائية، وأضاف رئيس مفوضية الانتخابات متسائلاً : "هل هناك عرقلة أكثر من ذلك لإعاقة عمل مفوضية الانتخابات وتعطيل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة؟، من جانبه نفى نائب من التحالف الوطني أن تكون هناك نوايا مسبقة لتأجيل الانتخابات أو تعطيلها ، وأكّد النائب جواد البزوني في اتصال هاتفي مع المدى أمس على " أن المشاكل السياسية التي تجري على الساحة حالياً هي مرتبطة تماماً بموعد انتخابات مجالس المحافظات المقبلة التي بسببها تتعالى الأصوات وتزداد حدة في الخطاب السياسي ، وأضاف البزوني "قد يتحول إلى خطاب طائفي وهذا ما اعتدنا عليه قبل إجراء أي انتخابات" ، بينما يرى السياسي المستقل القاضي وائل عبد اللطيف "أن القوى السياسية لم تترك وسيلة إلاّ ولجأت إليها لتعزيز مواقعها في السلطة ولها أنشطة متعددة ومحاورها كثيرة" ، ويبدي عبد اللطيف حيرته إزاء الأزمات السياسية التي بدأت تتخذ شكلاً معقداً وابتعدت عن مناطق الحل، " الكثير منّا نحن الساسة وكذلك المواطنون لا نفهم تماماً أسباب الخلافات هل هي جوهرية أم سطحية ؟ ، فإذا كانت جوهرية فهذا يعني أن العملية السياسية منهارة وأمّا إذا كانت سطحية فهي بالتأكيد تدخل ضمن سياق الدعاية الانتخابية".

■ التفاصيل ص ٢

الشباب ينافسون الفتيات في اقتناء الألبسة والموديلات العصرية في كربلاء

□ بغداد / المدى

شكّلت عملية التسوق وشراء الملابس لدى الشباب في مدينة كربلاء محط تنافس بينهم في البحث عن الموديلات الحديثة، إذ لم تعد الفتيات والنساء هن الوحيدات اللواتي يبحثن عن الموديلات العصرية والمميزة من الألبسة والإكسسوارات مع التطور والانفتاح الذي شهدته الحياة الاجتماعية بالعراق.

ويحتاج الشاب ياسر أحمد وقتاً طويلاً للبحث عن ملابس تعجبه وتلبي رغبته ، خصوصاً أنه يبحث عن الملابس والأزياء الشبابية العصرية تماشياً مع الحراك الحياتي وحاجة الشاب إلى إظهار شكله الخارجي بالصورة الجميلة.

ويبيّن أحمد ذو الواحد والعشرين ربيعاً، لوكالة كردستان للأنباء أنّ "الشباب الحالي في كربلاء مختلفون عن الأجيال السابقة، حيث أصبحت الأزياء والملابس العصرية تشكل جزءاً مهماً من حياتهم اليومية وذلك ضروري بالتأكيد ليظهروا بالمظهر الجميل ، خصوصاً لطلبة الجامعات والعاملين في المجالات التي تتطلب ملبساً عصرياً وجميلاً".

ويضيف، "مع تطور الحياة في العراق والانفتاح الذي شهدته البلاد في كافة المجالات، فلابد للشباب الكربلائي أن يتنافس هو الآخر في اقتناء الألبسة العصرية والشبابية اللائقة والتي تناسب الأوقات والأماكن التي يزورها، خاصةً أن الألبسة تمثل مكمّلا ضرورياً لشخصية الشاب".

اسواق لبيع الملابس.. (أرشيف)

بينما يوضح الشاب علاء الجميلاوي (٢٥ عاماً). أنّ "اقتناء الألبسة العصرية والبحث عن الأزياء الجديدة كان مقتصراً على الفتيات فقط في كربلاء مع اكتفاء الشباب بالألبسة الاعتيادية أو ذات الأشكال الكلاسيكية القديمة، بينما الآن الأمر قد تغير وأصبح الشباب الكربلائيون منافسين للفتيات في اختيار الموديلات والألوان التي تضفي على الشخص رونقاً وشكلاً آخر".

ويضيف الجميلاوي "صحيحٌ أنّ الشباب بحاجة المال الكافي لاقتناء الألبسة العصرية، ولكنّ ذلك لا يشكل عائقاً أمامهم مع زيادة دخل الكثير من الأفراد وحصولهم على أعمال جيدة تتطلب منهم الاعتناء بمظهرهم الخارجي والذي يأتي طبعاً من الاختيار الأمثل للألبسة".

ويبيّن عمار الكعبي صاحب محال لبيع الألبسة الشبابية، أنّ "نظرة الشباب في كربلاء تغيرت في اقتناء الألبسة والموديلات الجديدة، حيث يزداد الإقبال يومياً على شراء الأزياء المطروحة جديداً في الأسواق العالمية، وتشجع الكثير من التجار العراقيين على استيرادها وجعلها في متناول الشباب العراقيين الذين يستحقون هم أيضاً اختيار الألبسة الجميلة والاعتناء بأناقتهم".

وتابع حديثه "تضم كربلاء اليوم العديد من محال الألبسة والأزياء الشبابية وذات المناشئ العالمية التي تليق بالشاب العراقي وتلبي رغباته واحتياجاته الخاصة، مشيراً إلى أنّ "شباب كربلاء أصحاب ذوق ويعتنون جداً في اقتناء الألبسة وارتداء الأزياء والموديلات العصرية".

ومن جانبه يرى المواطن عباس النصراوي (٥٢ عاماً). أنّ "بعض الموديلات الشبابية لا تلائم الشباب العراقيين وتحط من شخصية الشاب الذي يعيش في مدينة مقدسة تتجه إليها أنظار العالم ويعدونها نموذجاً في التمسك الأخلاقي والديني".

ويبيّن النصراوي "أنا لا أنكر أبداً حاجة الشباب إلى الاعتناء بمظهرهم الخارجي، ولكن يجب أن تكون الألبسة معتدلة ولا تؤثر على شخصيتهم وسلوكياتهم، خصوصاً مع الموديلات الجديدة التي أصبحت تشابه ألبسة المرأة وتحط من شأن مرتديها".

القضاء ينفي تأخير محاكمة المتهمين بالإرهاب

□ بغداد / المدى

نفى مجلس القضاء الأعلى، أمس تأخير المحاكم المختصة بحسم قضايا المتهمين بـ"الإرهاب"، وفيما بيّن أن تأخير تلك الملفات عائد إلى تورط المتهمين بها بقضايا عدة، أتهم عدداً من المنظمات المدنية ووسائل إعلام بترويج إشاعات بشأن التأخير.

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى القاضي عبد الستار البيرقدار في تصريح صحفي إن "المشتبه بارتكابه أعمالا إرهابية عادة ما يكون متهما بعدة جرائم إرهابية في مناطق متفرقة، وبالتالي يكون مطلوبا لأكثر من جهة أمنية وفي محافظات مختلفة".

وأوضح البيرقدار أن "ذلك يتطلب التحقيق مدة زمنية معينة من اجل إكماله بالصورة المنصوص عليها في القانون والذي يوجب ان يجري التحقيق في جريمة معينة ضمن الاختصاص المكاني".

وأضاف البيرقدار أن "القاضي لا يرسل ملف المتهم بعدة جرائم إلى جهات تحقيقية ثانية إلا بعد الانتهاء من ملف القضية المطروحة أمامه، فضلا عن أن الجرائم الإرهابية عادة ما تخلف ضحايا كثر وطبيعتها تختلف عن الجرائم العادية".

وأكد المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى أن "القاضي حريص في تثبيت حقوق الضحايا بشكل كامل مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تأخيرها لبعض الوقت"، مشددا على "عدم إمكانية ترك المتهم طليقا بذريعة تأخر إجراءات محاكمته".